

في ختام دورة مكافحة الفساد بصنعا

الدعوة إلى شراكة فاعلة مع منظمات المجتمع المدني لصياغة إستراتيجية وطنية تفرز قيم النزاهة



الدكتورة بلقيس أبو أصبع

وفي هذا السياق أشار رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الأصبحي إلى أن منظمة الشفافية الدولية بادرت لمساندة الهيئة في دعم خطواتها نحو رسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، مؤكداً على ترحيب الهيئة بمد جسور التواصل معها لدعم خطوات شركاء مكافحة الفساد في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد. مدير مكتب مؤسسة الدعم الفني الألماني (GTZ) في اليمن (توماس أنجلهاردت) أشار إلى صعوبة قيام جهة وحدها بمكافحة الفساد، داعياً كل من يعمل في الساحة اليمنية إلى القيام بدوره لمكافحة الفساد الذي وصفه بأنه آفة تزيد من تفاقم حالة الفقر.

وركز (توماس أنجلهاردت) على دور الصحافة الحرة والنقادة التي اعتبرها حجر الزاوية للسلام والاستقرار

والحد من الفقر، كما هي حجر الزاوية للقرارات الشفافة في السياسة والاقتصاد، إن الشفافية ومكافحة الفساد يعتمدان على الصحافة. ودعا الأستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعا الدكتور فؤاد الصلاحي إلى أن تلعب هيئة مكافحة الفساد دوراً مهماً في تيسير الحصول على المعلومة، مشيراً إلى عمل المجتمع المدني دون الحصول على المعلومة.

كما دعا الصلاحي إلى توعية عامة حول الفساد ومكافحته مقترحاً عقد الهيئة حلقات نقاش مستمرة مع جهات عديدة منها الجامعات ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى نشر تقارير من هيئة مكافحة الفساد للرأي العام عما تقوم به في سبيل تنفيذها لمهامها في مكافحة الفساد.

وأوضح عضو مجلس النواب الدكتور عبد الباري دغيث أن مجلس النواب أقر منظومة تشريعية لمكافحة الفساد تمثلت بقانون مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية وقانون المناقصات مشيراً إلى تبني منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك) وهو أحد أعضائها تقديم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة إلى المجلس، في خطوة لتعزيز منظومة مكافحة الفساد.

فريق عمل من الجهات الحكومية وغير الحكومية لإيجاد رؤية وطنية لمكافحة الفساد، معتبراً لقاء اليوم خطوة أولى نحو تفعيل الشراكة بين الهيئة ومختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، مؤكداً أنه لدى الجميع إمكانية الخروج من الآن إلى نهاية العام الجاري بخطوط أساسية لرسم الإستراتيجية. وقال إن محاربة الفساد قضية مجتمعة تتجاوز الهيئات المتخصصة أو أجهزة الرقابة لتكون عملية جماعية شاملة لا بد أن يضطلع بها الجميع بجدية ويتكامل جاد للأدوار والمسؤوليات. وأضاف أن عملية مكافحة الفساد تتطلب تمسكاً بمبادئ الحكم الرشيد، وبناء دولة المؤسسات من حيث المبدأ الأساسي ويعني ذلك تضافر ثلاثة قطاعات رئيسية تشمل القطاع الأول الدولة بسلطاتها الأساسية الثلاث التنفيذية، والقضائية، والتشريعية

ويشمل القطاع الثاني المجتمع المدني وهو يعني المفهوم الواسع الذي يشمل المجتمع المدني، والسياسي، ليضم المنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية والنقابات والإعلام والأحزاب السياسية، إضافة إلى القطاع الخاص وهو رأس المال الوطني الذي يجب أن يضطلع بدور أساسي سواء في برامج الإصلاح الديمقراطي، أو في تعزيز نظام الحكومة. ورأى عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع التعاون الدولي الدكتور سعد الدين بن طالب أنه ينبغي تطوير المجتمع المدني ليقيم بدوره في مكافحة الفساد، مشيراً إلى عدم وجود قبول واسع لمشاركة المجتمع المدني في أكثر من مجال خاصة في مجال مكافحة الفساد.

وقسمي حسين عسري الدكتور (السهورست) - كبير الخبراء في مكافحة الفساد والرئيس السابق لمكتب التعاون الفني الألماني - تجربة منظمة الشفافية، مؤكداً على أهمية التحالف بين هيئة مكافحة الفساد والجهاز الحكومي، ومجلس النواب والقضاء، إضافة إلى قطاع المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص لمكافحة الفساد. دعا إلى التركيز على أولويات محددة، معتبراً العمل على إقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة واحداً من هذه الأولويات.

وأشارت الدكتورة (أروى حسن) - كبير المنسقين لبرامج منظمة الشفافية الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - إلى نشاط المجتمع المدني في اليمن، منتقدة العمل المفرد، داعية إلى تحالف بين تلك المنظمات بما يعزز عملها.

وقالت إن منظمة الشفافية مهتمة بتكوين فرع لها في اليمن وبنقوية المجتمع المدني وتنمية دورها في مكافحة الفساد، داعية الجميع إلى انتهاز فرصة كهذه للاستفادة من تجارب المنظمة وسواها من التجارب، معلنة عن استعداد منظمة الشفافية لتقديم أية معلومات أو مساعدة لقيام تحالف لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

تفعيل هذه الشراكة بخطوات عديدة منها إطلاقها أواخر العام الفائت فكرة التحالف الوطني للنزاهة إضافة إلى عقد اللقاء التشاوري الأول لمنظمات المجتمع المدني لمعرفة تصوره في مكافحة الفساد.

وقالت إن الهيئة تثق كثيراً في الخروج من الورشة بآراء وتصورات تساهم في رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مؤكداً مجدداً على أهمية مساهمة المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تفعيل الشراكة التي أكدت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وانعكست في قانون مكافحة الفساد في اليمن.

عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الأصبحي دعا بدوره إلى تشكيل

دعت هيئة مكافحة الفساد المجتمع المدني إلى شراكة فاعلة لصياغة إستراتيجية وطنية قابلة للتنفيذ لتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد. وأكدت نائبة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو أصبع على شراكة الهيئة مع المجتمع المدني في رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مشيرة إلى أن الهيئة تعمل كثيراً على هذه الشراكة في مكافحة الفساد ونشر التوعية بمخاطره وأساليب الوقاية منه.

وتكرت الدكتورة بلقيس وفي الورشة التي نظمتها بالتعاون مع مؤسسة الدعم الفني الألماني (GTZ) عن دور المجتمع المدني في رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بسعي الهيئة إلى

بكلفة أكثر من (18) مليون ريال

محافظ حضر موت يفتتح مركز التدريب النسوي

المكلا / حافظ فؤاد :

افتتح الأخ / سالم أحمد الخنبشي ومعه الأخ / سعيد علي بإيمن الأمين العام لمجلس المحلي بالمحافظة صباح أمس مركز التدريب النسوي في المكلا ، الذي بلغت كلفته الإجمالية ثمانية عشر مليوناً واربعمائة وستة وسبعين ألف ريال يتمويل من المجلس المحلي بالمحافظة. ويتكون من دورين وعدد من القاعات والفضول الدراسية والتدريب وقاعات للمحاضرات.

ويعد أن تحول الأخ المحافظ في مكونات المركز التقى إدارة المركز وحثهم على الاستفادة القصوى من هذا المركز من خلال وضع البرامج والخطط للنشاط النسوي والتركيز على برامج التدريب والتأهيل للأسر والفتيات للإسهام في عملية مكافحة الفقر والبطالة مشيراً إلى أن المركز يوفر إمكانية التدريب في مجالات مختلفة منها التطريز والحرف اليدوية التي تزيد من دخل الأسر المستفيدة وتحسين مستوى المعيشة واكتسابهم الخبرات ، مؤكداً على اهتمام السلطة المحلية في المحافظة بهذا المركز وغيره من المراكز النسوية المنتشرة في مختلف مديريات المحافظة.

جمعية (الأمان) لرعاية الكيفيات تقيم نشاطاتها الصيفية بأمانة العاصمة

صنعا / أمين الفتي :

أقامت جمعية (الأمان) لرعاية الكيفيات بأمانة العاصمة صنعا برنامج الأنشطة الصيفية للعلم

الجاري 2008 بمشاركة (74)

طالبات من طالبات الدمج ، وكذا

طالبات الجامعة المقيومات في

الأمانة وعددهن (25) وذلك

لتنمية قدراتهن واكتسابهن صفات

الشخصية الناجحة بالإضافة إلى

صقل مواهبهن الذاتية والإدارية

وقد تم في هذا العام تقسيم

النشاط الصيفي إلى مرحلتين

المرحلة الأولى شملت دروس

تقوية في المواد الدراسية كتعليم

مادة (البرائل) واللغة الانجليزية

والعربي لمجموعة من طالبات

الدمج وعددهم (46) طالبة وسوف

تستمر هذه الأنشطة لمدة شهر

وتستمر هذه الأنشطة لمدة شهر

اعلان